صندوق النقد الدولي ● إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ● يوليو 2014

إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات الفترة المقبلة

إعداد كارلو سدرالفيتش، ورندا صعب، ويونس زهار، وجورجيا ألبرتين

يشيع استخدام الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – وخاصة على منتجات الطاقة – وتشهد تكلفته ارتفاعا مستمرا على إثر ارتفاع أسعار السلع الأولية وزيادة المطالب الاجتماعية في الآونة الأخيرة، الأمر الذي غالبا ما يساهم في توسيع عجز الحساب الجاري والمالية العامة. ونتيجة لذلك، اكتسب إصلاح الدعم زخما جديدا في المنطقة، ولا سيما في البلدان المستوردة للنفط وإن امتد هذا الزخم إلى بعض البلدان المصدرة للنفط أيضا. ويستخلص هذا التقرير من تجارب الإصلاح في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك بقية بلدان العالم على مدار العقدين الماضيين. ولضمان استمرار التقدم، ينبغي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي بدأت إصلاح الدعم أن تستكمل جهودها لزيادة شبكات الأمان الاجتماعي وتنفيذ آليات لتحديد الأسعار تلقائيا، وإعادة هيكلة قطاع الطاقة. أما البلدان التي لم تبدأ بعد في الإصلاح فينبغي أن تبدأ في وضع أسسه ، لا سيما عن طريق زيادة الشفافية والوعي بشأن تكلفة الدعم وإعداد البنية التحتية اللازمة لشبكات الأمان الاجتماعي.

الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: واسع الانتشار وباهظ التكلفة وغير فعال

يؤدي الدعم دورا خاصا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ظل الدعم المعمم للأسعار جزءا من " العقد الاجتماعي" لعدة عقود. وغالبا ما يحل الدعم محل التحويلات النقدية وغيرها من أشكال الدعم المباشر للدخل التي لا تستخدم على نطاق واسع. ويُلاحظ أن شبكات الأمان الاجتماعي (باستثناء الدعم) ليست متطورة بشكل كاف وعادة ما تعاني قصورا في التمويل، إذ تمثل متوسطا يقل عن 0.7% من إجمالي الناتج المحلي من الإنفاق العام. ونتيجة لذلك، غالبا ما تتكيف حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع الصدمات عن طريق زيادة الدعم أو زيادة التوظيف والأجور في القطاع العام، مثلما حدث لمواجهة زيادة المطالب الاجتماعية التي صاحبت موجة التحولات السياسية عبر بلدان المنطقة. وفي كثير من البلدان المصدرة للنفط، يُنظَر إلى المستوى المنخفض لأسعار الطاقة باعتباره انعكاسا لانخفاض تكلفة الاستخراج، الأمر الذي لا يعتبر من قبيل التكلفة على الميزانية. وفي بعض البلدان، يوجد شعور متأصل باستحقاق الدعم كما تعتبر أسعار الطاقة المنخفضة حقا للمواطنين وعنصرا أساسيا من عناصر الشرعية التي تمثل بديلا للمشاركة السياسية.

وللدعم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكلفة بالغة الارتفاع. فبالنسبة للمناطق الأخرى، نجد أن متوسط الإنفاق على الدعم أعلى بكثير – مقدرا على أساس الفجوة بين الأسعار الدولية والمحلية – وهو عبء متزايد يصعب تحمله. وكان دعم الطاقة يستحوذ على النصيب الأكبر في الإنفاق. فقد كانت تكلفة دعم الطاقة قبل خصم الضريبة 236.5 مليار دولار في عام 2011، أي ما يعادل 48% من الدعم العالمي (8.6%من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي). ووصلت هذه التكلفة إلى 204 مليار دولار (8.4% من إجمالي الناتج المحلي) في البلدان المصدرة للنفط و 33 مليار دولار (6.3% من إجمالي الناتج المحلي) في البلدان المستوردة للنفط. وفي عام 2012، توضح التقديرات المتوافرة للديزل والبنزين أن الدعم قبل الضريبة على هذه المنتجات، والذي استأثر وحده بنصف الدعم الكلي على الطاقة في المنطقة، بلغ 3.8% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي (الشكل البياني 1). كذلك يشيع تطبيق الدعم على الغذاء، وإن كانت تكلفته أقل بكثير، حيث يبلغ حوالي 22 مليار دولار أو 0.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011.

والمقصود من الدعم تحقيق عدة أهداف. فنظرا لشبكات الأمان الاجتماعي غير المتطورة، تعتمد الحكومات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير على الدعم لتعزيز الدخول الحقيقية ومكافحة الفقر من خلال توفير أسعار في المتناول على المنتجات الاستهلاكية واسعة الاستخدام، ولحماية السكان من الصدمات التي تسببها التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية وأسعار الصرف، ولا سيما في البلدان المستوردة للنفط. وفي البلدان المنتجة للنفط، يمثل الدعم أداة أيضا لتوزيع الثروة الطبيعية بين السكان. وفي كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تساعد الحكومات صناعات معينة وتدعم توظيف العمالة في القطاع الخاص عن طريق دعم المنتجين، من خلال توفير مُدخلات الطاقة بأقل من سعر السوق على سبيل المثال.

الشكل البياني 1– منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: الدعم الكلي قبل الضريبة على الديزل والبنزين، 2008–2012

(% من إجمالي الناتج المحلي)

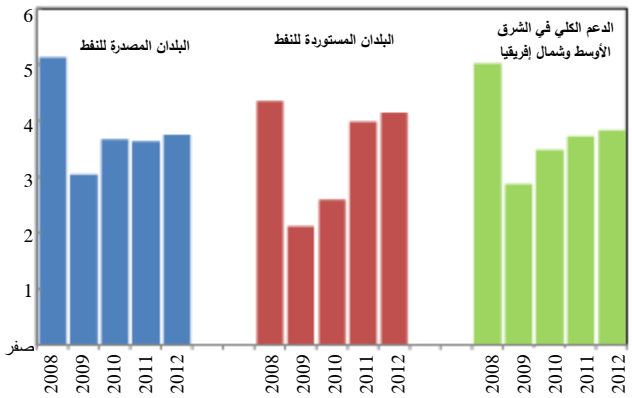

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

غير أن الدعم غالبا ما يفتقر إلى الفعالية وينحاز لغير الفقراء. والدعم المعمم للأسعار – وهو أكثر أشكال الدعم شيوعا في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – لا يستهدف الفئات المستحقة ولا هو مردود التكلفة كأداة للحماية الاجتماعية. فبالرغم من أنه قد يصل إلى الفقراء إلى حد ما، فإن أكثر

المستفيدين منه هم الأغنياء الذين يستهلكون قدرا أكبر من السلع المدعمة، وخاصة منتجات الطاقة. ففي مصر على سبيل المثال، حصلت الشريحة التي تمثل أفقر 40% من السكان على 3% فقط من دعم البنزين في عام 2008 (الشكل البياني 2).

الشكل البياني 2 – نسبة دعم الطاقة الذي يستفيد منه أفقر 40% من السكان [1]

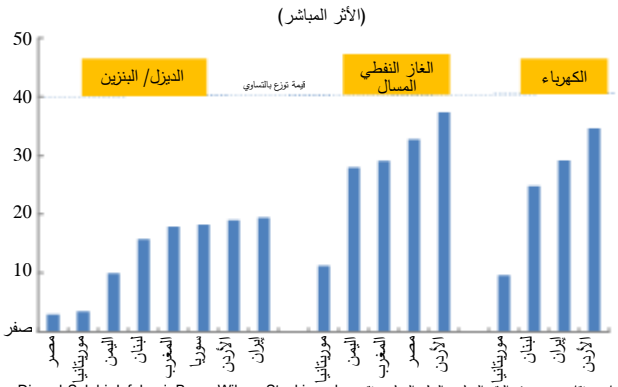

المصادر: تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ تقرير Djavad Salehi-Isfahani, Bryce Wilson Stucki, and Joshua Deutschmann, *The Impact of Iran's Subsidy Reform on Households: Evidence from Survey Data,* 2013؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ استنادا إلى بيانات مسح الأسر المعيشية الذي أجري في الفترة 2003–2009.

وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الدعم – وخاصة على منتجات الطاقة – تكاليف للرعاية الاجتماعية عن طريق تشويه الأسعار النسبية في الاقتصاد، مما يزيد من الاستهلاك المفرط وسوء توزيع الموارد. ويؤدي هذا بدوره إلى تخفيض الموارد القابلة للتصدير ومن ثم يحد من تراكم الثروة لدى البلدان المصدرة للطاقة، ويضعف الحساب الجاري لدى البلدان المستوردة للطاقة. كذلك يؤدي الاستهلاك المفرط إلى تفاقم الاختناق المروري والظروف الصحية والبيئية وإلى عدم كفاءة التخصص في الإنتاج المحلي، وهو ما يحدث غالبا في الصناعات الأقل استخداما للعمالة والأكثر كثافة في استخدام الطاقة.

كذلك يؤدي الدعم إلى تثبيط الاستثمار في قطاع الطاقة، ويشجع التهريب ونشاط السوق السوداء، مما يمكن أن يؤدي إلى نقص المنتجات المدعمة.

وأخيرا، يتسبب الدعم في الإضرار بالنمو. فبالرغم من إمكانية استخدامه لمساندة القطاع الإنتاجي على المدى القصير، نجد أن للدعم أثرا خافضا للنمو الممكن على المدى الطويل، من خلال تشوهات الأسعار وقصور الاستثمار في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة وذات الاستخدام الكفء للطاقة، ومزاحمة الإنفاق الإنتاجي على رأس المال البشري والمادي، وزيادة عدم المساواة المرتبط بعدم الكفاءة في مساندة الفقراء (الشكلان البيانيان 3 و 4).

الشكل البياني 3– البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دعم الطاقة الكلي قبل الضريبة، الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي، 2011 [1/2]
(% من إجمالي الناتج المحلي)

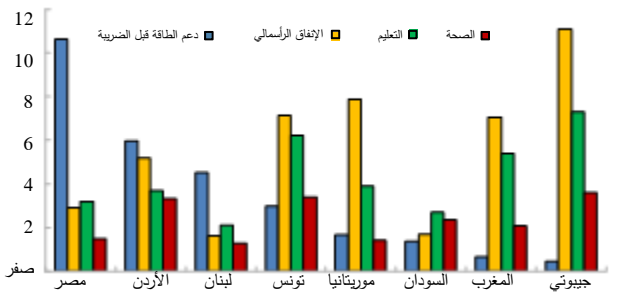

المصادر: تقرير Benedict Clements, David Coady, Stefania Fabrizio, Sanjeev Gupta, Trevor Alleyne, and Carlo Sdralevich, *Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications,* 2013؛ وتقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا* الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.
1/ يشمل دعم البترول والكهرباء والغاز الطبيعي.
2/ التعليم والصحة يشيران إلى بيانات تتراوح بين عامي 2007 و 2011.

الشكل البياني 4– بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط: دعم الطاقة الكلي قبل الضريبة، الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي، 2011 [1/2]
(% من إجمالي الناتج المحلي)

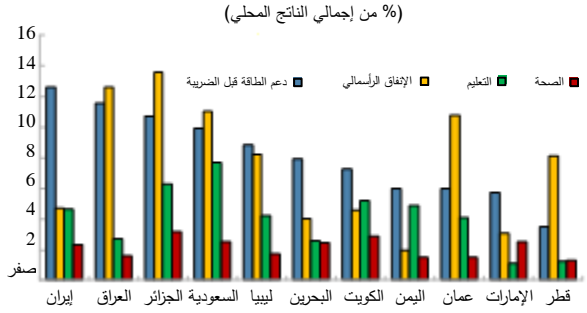

المصادر: تقرير Benedict Clements, David Coady, Stefania Fabrizio, Sanjeev Gupta, Trevor Alleyne, and Carlo Sdralevich, *Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications,* 2013؛ وتقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا* الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.
1/ يشمل دعم البترول والكهرباء والغاز الطبيعي.
2/ التعليم والصحة يشيران إلى بيانات تتراوح بين عامي 2007 و 2011.

الإصلاحات الأخيرة مشجِّعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أطلقت ضغوط المالية العامة موجة من الإصلاح تَرَكَّز معظمها في البلدان المستوردة للنفط. ومنذ عام 2011، كانت مصر والأردن وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس واليمن هي التي حققت أعلى مستويات التقدم في إصلاح الدعم (المرفق). وركزت الإصلاحات على رفع أسعار الوقود وتعريفات الكهرباء، بينما كان الاهتمام أقل بدعم الغذاء انعكاسا لتكلفته البسيطة نسبيا على المالية العامة وحساسيته العالية من الناحية الاجتماعية. ورغم تشابه السمات المميزة لتجارب البلدان في هذا الصدد، فهي تختلف في إعدادها للإصلاح وسعة نطاقه وسرعة التكيف معه:

- كان الإصلاح في معظم البلدان قائما على خطط جيدة الإعداد بوجه عام تمثل جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا لضبط أوضاع المالية العامة، وكانت تدعمها في بعض الحالات حملات للتواصل الجماهيري؛
- تلاشت المكاسب المحققة في بعض البلدان التي أجرت زيادة حادة في الأسعار، بسبب ارتفاع أسعار النفط الدولية وانخفاض أسعار الصرف. وفي المقابل، اعتمدت الأردن وموريتانيا والمغرب وتونس آلية لتعديل الأسعار للوصول بأسعار الوقود المحلية إلى المستويات الدولية.
- كان الإصلاح مصحوبا ببعض التعويض، إما عن طريق استحداث أو تعزيز تدابير مخفِّفة تستهدف الفئات المستحقة، مثل التحويلات النقدية، أو تدابير أقل فعالية مثل زيادة الأجور في القطاع العام؛
- في كل هذه البلدان، ساند صندوق النقد الدولي جهود إصلاح الدعم عن طريق المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية.

وقد تحقق تقدم أيضا في البلدان المصدرة للنفط، وإن كان بدرجة أقل. و لأن ضغوط المالية العامة الحالية أقل بروزا في كثير من البلدان المصدرة للنفط، فإن إصلاح الدعم لم يصل إلى درجة الإلحاح حتى الآن، لكنه أصبح محل نظر متزايد. ففي عام 2010، بدأت إيران عملية إصلاح شاملة للدعم لا تزال جارية حتى الآن. وفي نفس السنة، قامت المملكة العربية السعودية بزيادة متوسط سعر الكهرباء للمستخدمين غير الأسر المعيشية. وفي وقت أقرب، بدأت البحرين ودبي وقطر رفع اسعار الوقود والكهرباء سعيا لتخفيف العبء على الميزانية ومعالجة التشوهات الاقتصادية، بينما تخطط الكويت لإلغاء دعم الديزل.

وتشير التجارب الأخيرة أيضا إلى أن زخم الإصلاح في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يجب أن يتغلب على كثير من العقبات. ويشكل الدور الخاص الذي يلعبه الدعم عقبة مهمة في هذا الخصوص، لكن هناك عوامل أخرى

أيضا. ورغم النفع الذي يعود به إلغاء الدعم على النمو في المدى الطويل، فإن إلغاءه سيولد آثارا تضخمية على المدى القصير ويؤثر سلبا على تنافسية الصناعات التي تعتمد على المنتجات والخدمات المدعمة كمدخلات في عملية الإنتاج. وفي معظم البلدان المصدرة للنفط، يمثل حجم برامج الدعم وحده عقبة رئيسية أمام الإصلاح. كذلك يساهم القلق بخصوص الاستقرار السياسي بدور مهم في هذا الصدد، لأن كثيرا من الحكومات ترى في إصلاح الدعم مصدرا ممكنا للاضطرابات ولا سيما في السياق الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لبعض البلدان الكبيرة المصدرة للنفط، مثل ليبيا والعراق، يصعب كثيرا بدء برنامج لإصلاح الدعم بسبب عدم الاستقرار السياسي وسوء الحالة الأمنية.

وربما كانت عوامل الاقتصاد السياسي هي أكبر التحديات. ومن الممكن أن تتخذ العقبات شكل مقاومة من جانب مجموعة صغيرة ولكنها منظمة من الخاسرين المحتملين بسبب الإصلاح؛ كما يمكن أن تتمثل هذه العقبات في الفترة الزمنية الفاصلة بين الخسارة الفورية للدعم والمنفعة التي تتحقق في المستقبل من الإنفاق الاجتماعي الأكثر كفاءة ودقة في استهداف المستحقين؛ والافتقار إلى الثقة في قدرة الدولة على تطبيق وإدارة شبكات للأمان الاجتماعي مع عدم إساءة استخدام الوفورات. ويمكن معالجة مظاهر المقاومة تلك من خلال التصميم الملائم لبرامج الإصلاح، بما في ذلك تقديم حجج موضوعية للإصلاح؛ وزيادة الشفافية والاستفادة من حملات التواصل الجماهيري؛ وتكوين تحالفات تضم المستفيدين من الإصلاحات؛ وإدخال إصلاح الدعم في خطة إصلاح أوسع نطاقا.

لا يزال هناك عمل كثير

ثمة حاجة لتعزيز الإصلاحات التي تمت مؤخرا. ويُجري التقرير تحليلا عبر البلدان يتناول 25 تجربة إصلاح في مختلف أنحاء العالم لتحديد عوامل النجاح، ثم مضاهاة هذه العوامل مع تجارب الإصلاح الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الإطار والجدول 1). وبالنسبة لحكومات البلدان التي بدأت الإصلاح، تتيح هذه العملية بعض المؤشرات للبناء على التقدم الذي تحقق بالفعل، وذلك عن طريق ما يلي:

- استكمال زيادة شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف المستحقين بدقة؛
- وضع خط زمني واضح لرفع الأسعار المحلية بالتدريج إلى مستوى الأسعار الدولية؛
- إبعاد الاعتبارات السياسية عن عملية التسعير من خلال استحداث أو تنفيذ آليات أكثر دقة في تحديد الأسعار تلقائيا – مع إمكانية اقترانها بخصائص لتمهيد التقلبات؛
- معالجة الدعم في قطاع الطاقة (الأمر الذي قد يتطلب إعادة هيكلة القطاع) الذي يتسبب في خسائر لشركات الكهرباء المملوكة للدولة.

وفي البلدان التي لم تبدأ الإصلاح بعد، هناك تدابير يمكن اتخاذها لتمهيد السبيل أمام عملية الإصلاح في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، يمكن للحكومة تحسين الشفافية بشأن تكاليف الدعم والمستفيدين منه، وجمع بيانات ومعلومات عن استهلاك الأسر المعيشية والفقر بما يساعد على إقامة شبكات الأمان الاجتماعي أو تحسينها. وقد أوضحت حالات الإصلاح السابقة أن الأمر يستغرق عدة سنوات حتى يتم الإعداد لإصلاحات الدعم جيدة التصميم، وبناء توافق الآراء المطلوب بشأنها، ثم تنفيذها. ومن ثم، ينبغي أن تبدأ الحكومات التحرك الآن حتى تتيح لنفسها فرصة بناء إصلاح مستمر وطويل البقاء.

مقومات إصلاح الدعم الناجح

لا توجد وصفة موحدة للنجاح في إصلاح الدعم، وينبغي أن تضع الحكومات استراتيجيات الإصلاح بما يتناسب مع الأوضاع في كل بلد. غير أن التقرير يحدد عددا من العوامل التي اقترنت بنماذج الإصلاح الناجح:

- ✓ الإعداد الجيد، بما في ذلك التخطيط الدقيق لسرعة الإصلاح والنطاق الذي يغطيه، بمساعدة فنية من الأطراف الدولية المعنية؛
- ✓ الالتزام القوي بالإصلاح من جانب الحكومة، وهو ما يمكن تحقيقه ببناء توافق في الآراء الداعمة للإصلاح، من خلال التواصل وبناء التحالفات؛
- ✓ تعزيز أو استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي بغية تخفيف أثر إصلاح الدعم على شرائح السكان محدودة الدخل؛
- ✓ توافر أوضاع اقتصادية مواتية، ولا سيما معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيا؛
- ✓ وجود حكومة متعددة الأحزاب تقوم ببناء توافق الآراء بشأن الإصلاح بين مختلف الأحزاب.

الجدول 1– حالة تنفيذ آخر إصلاحات الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استنادا إلى أهم مقومات النجاح

	الإعداد	نمط تدريجي في الإصلاح	نطاق الإصلاح	توافق الآراء واستراتيجية التواصل	دور الشركاء	إجراءات تخفيف الأثر
مصر	✓				✓	✓
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓	✓
موريتانيا	✓	✓	✓		✓	✓
المغرب	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السودان					✓	✓
تونس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اليمن	✓				✓	✓

المصدر: تقارير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة.

وبالنسبة لكل البلدان، من المهم معالجة الأثر الاجتماعي للإصلاح. ويجب أن يتحرك صناع السياسات والأطراف الدولية المعنية بحرص وأن يختاروا مزيج الإصلاحات وتسلسل خطواته بما يحقق التوازن الصحيح بين المكتسبات على صعيد المالية العامة والكفاءة من ناحية وإجراءات تخفيف الأثر من ناحية أخرى، ولا سيما في مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن حيث لا تزال التحولات السياسية جارية. ويعني هذا، على سبيل المثال، البدء بزيادات الأسعار الأقل تأثيرا على الفقراء والمضي لاحقا في رفع الدعم تدريجيا عن المواد الغذائية الحساسة من الناحية الاجتماعية. ولذلك تعلق أهمية بالغة على حسن التوقيت في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي القائمة أو استحداث إجراءات مخفّفة تركز على المستحقين.

لمزيد من المعلومات، راجع تقرير *Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead*، المقرر نشره في يوليو 2014 على الموقع الإلكتروني التالي:

مرفق: آخر إصلاحات الدعم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]

البلد	آخر التدابير	أهم التدابير المخفِّفة للأثر	الخطوات التالية
مصر	2012–2013: رفع سعر البنزين 95 أوكتان بنسبة 112% على السيارات الفارهة؛ ورفع سعر زيت الوقود للصناعات غير كثيفة الاستخدام للطاقة بنسبة 33% وللصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة بنسبة 50%؛ يناير 2013: رفع سعر الكهرباء للأسر المعيشية بنسبة 16% في المتوسط؛ ورفع سعر الغاز الطبيعي وزيت الوقود المستخدمَين في توليد الكهرباء بواقع الثُّلث. يوليو 2014: رفع سعر الوقود و الغاز الطبيعي بمقدار 40–78%؛ زيادة تعريفة الكهرباء بمقدار 20–50%.	لا تغيير في تعريفة الكهرباء بالنسبة لشريحة الاستهلاك الدنيا. زيادة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الإجتماعي.	الانتهاء من توزيع البطاقات الذكية. التوسع في البرامج الاجتماعية ذات الأولوية والتحويلات النقدية الموجهة للمستحقين.
الأردن	يونيو 2012: زيادة تعريفات الكهرباء بالنسبة لقطاعات مختارة (البنوك والاتصالات والفنادق والتعدين) والشركات المحلية الكبرى وقطاع الأسر. نوفمبر 2012: إلغاء الدعم على الوقود. يناير 2013: استئناف العمل بآلية تعديل أسعار الوقود شهريا. أغسطس 2013 ويناير 2014: زيادة تعريفة الكهرباء بمقدار 7.5–15% على فئات مختارة من المستهلكين.	تحويلات نقدية للأسر التي يقل دخلها عن حد معين (70% من السكان) إذا تجاوزت أسعار النفط 100 دولار للبرميل	زيادة تعريفات الكهرباء بالتدريج واستحداث مصادر جديدة للطاقة بتكلفة توليد أقل.
موريتانيا	مايو 2012: استحداث صيغة تلقائية جديدة لتسعير الديزل، مما رفع أسعار الوقود المحلية لتضاهي المستويات الدولية. يناير 2012: زيادة تعريفات الكهرباء بالنسبة لقطاع الخدمات.	إعادة توجيه شبكة الأمان الاجتماعي تدريجيا نحو نظم التحويلات النقدية التي تستهدف المستحقين.	التأكد من التطبيق التلقائي لصيغة تسعير الديزل. إلغاء الدعم على الكهرباء والغاز. إنشاء برنامج قومي للتحويلات النقدية.
المغرب	يونيو 2012: رفع أسعار الديزل بنسبة 14%، والبنزين بنسبة 20%، والوقود الصناعي بنسبة 27%. سبتمبر 2013: بدء تنفيذ آلية لربط أسعار بعض المنتجات البترولية بالأسعار العالمية. ونتيجة لذلك، زادت أسعار الديزل بنسبة 8.5%، والبنزين بنسبة 4.8%، والوقود بنسبة 14.2%. يناير 2014: إلغاء الدعم على الوقود الصناعي والبنزين، مع مراجعة أسعارهما مرتين شهريا. فبراير 2014: تخفيض دعم الديزل لكل وحدة، مع إعلان تخفيضات إضافية ربع سنوية لما تبقى من عام 2014.	تقوية شبكة الأمان الاجتماعي القائمة بالتدريج وتوجيهها لشرائح السكان محدودة الدخل من خلال تحسينات في التعليم والصحة ومساعدة الأرامل الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة. دعم وسائل النقل العام.	مواصلة تنفيذ عملية شاملة لإصلاح الدعم مصحوبة بتحويلات نقدية وبرامج أخرى للمساعدة الاجتماعية.

السودان	يونيو 2012: رفع أسعار البنزين والديزل والغاز النفطي المسال بنسبة 47% و 23% و 15% على التوالي؛ وتحرير سعر وقود الطائرات. سبتمبر 2013: رفع أسعار الديزل بنسبة 74.7%، والبنزين بنسبة 68%، والغاز النفطي المسال بنسبة 66.7%.	زيادة الرواتب في القطاع العام بنحو 100 جنيه سوداني؛ وصرف منحة شهرية بقيمة 150 جنيها سودانيا لحوالي 500 ألف أسرة فقيرة في المناطق الحضرية؛ وتخفيض قسط التأمين الصحي لحوالي 500 ألف أسرة؛ وإعفاء ذوي الاحتياجات الخاصة من مصروفات المدارس ورسوم المواصلات.	الإلغاء التدريجي لما تبقى من الدعم على منتجات البترول وغيره من السلع الاساسية، مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي وإيجاد شبكة للأمان الاجتماعي أكثر تماسكا واستهدافا للمستحقين.
تونس	سبتمبر 2012: زيادة أسعار البنزين وتعريفات الكهرباء بنسبة 7% في المتوسط. مارس 2013: زيادة جديدة في أسعار نفس المنتجات بمتوسط 7-8%. يناير 2014: تخفيض دعم الطاقة لشركات الأسمنت بمقدار النصف عن طريق زيادة تعريفة الكهرباء بنسبة 47% وسعر الغاز الطبيعي بنسبة 35%، تلاه إلغاء هذه الأشكال من الدعم في يونيو 2014. وتمت زيادة تعريفة الكهرباء وسعر الغاز الطبيعي لمستهلكي الجهد المتوسط إلى المنخفض مع زيادة في المعدلات بنسبة 10% في يناير 2014 ومايو 2014. كذلك تم اعتماد صيغة تلقائية لأسعار البنزين. يوليو 2014: رفع سعر البنزين بنسبة 6.3%، و سعر الديزل بحوالي 7%.	استحداث تعريفة "حبل السلامة" الإضافية على الكهرباء للاسر التي تستهلك أقل من 100 كيلو وات شهريا، وإقامة برنامج جديد للإسكان الاجتماعي يستهدف الاسر المحتاجة، وزيادة الخصم الضريبي على دخل أفقر الأسر.	الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة عن طريق زيادة تعريفات الكهرباء وأسعار الوقود. استحداث استراتيجية جديدة موجهة لمساندة الأسر. إعداد نظام موحد جديد لتسجيل الأسر محدودة الدخل.
اليمن	2011-2012: زيادة أسعار البنزين بنسبة 66% وأسعار الديزل والكيروسين بمقدار الضِعف. 2013: توحيد سعر الديزل بين مختلف مستخدميه، بما فيهم قطاع الكهرباء. يونيو 2014: الترخيص لمقاولات القطاع الخاص باستيراد الديزل مباشرة لاستعمالهن الخاص وذلك بالأسعار العالمية.	توسيع نطاق تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية ليشمل 500 ألف أسرة إضافية.	إجراء خفض إضافي في دعم الطاقة من خلال تطبيق زيادة تدريجية في أسعار الوقود. تعزيز مساندة المستحقين من خلال توسيع تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية.

1 الجدول يعكس المعلومات المتوفرة الى حدود يوليو 2014 و يتضمن بعض الاجراآت التي اتخذت بعد اعداد الدراسة الرئيسية.